

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١١ شوال سنة ١٤٠٩ هـ . الموافق ١٦ ايار سنة ١٩٨٩ م . العدد ٣٦٢٨

الفهرس

صفحة

١٠٢١	قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩	قانون المواضعات والمقاييس
١٠٢٧	قانون مؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٨٩	قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٨
١٠٥٠	تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٩	تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعمل لكليات المجتمع العامة والخاصة
١٠٥٢	قرار امين عمان بتصنيف مهن	

هكذا من الأهل

مخبر الحرس الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٤/٨
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون
المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه
على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ قانون المواصفات والمقاييس

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، مالم تدل القرينة على غير ذلك : -

الوزارة	:	وزارة الصناعة والتجارة
الوزير	:	وزير الصناعة والتجارة
الأمين العام	:	الأمين العام للوزارة
المديرية	:	مديرية المواصفات والمقاييس في الوزارة
المدير	:	مدير المديرية
المواصفة القياسية	:	الصفات والخصائص التي تحددها وثيقة تقنية لاي سلعة او مادة من حيث مستوى الجودة والسلامة العامة والابعاد وتشمل المصطلحات والرموز وطرق الاختبار وطرق اخذ العينات والتغليف ووضع السمات او بطاقات البيان
المواصفة القياسية المعتمدة	:	المواصفة القياسية الاردنية واي مواصفة قياسية عربية او دولية او اجنبية يعتمدها الوزير لاغراض هذا القانون
وحدات القياس النظامية	:	وحدات النظام الدولي المستعملة في القياس
ادوات القياس	:	الات والادوات والاجهزة التقنية المعدة لاغراض القياس وتشمل المقاييس المباشرة كالاوزان والمكاييل والاطوال وغيرها كما تشمل المقاييس غير المباشرة .
علامة الجودة	:	العلامة التي تدل على ان السلعة او المادة مطابقة كحد ادنى للمواصفات القياسية المعتمدة .
المعايرة	:	العمليات التي تحدد قيم اخطاء أدوات القياس
المختبر المعتمد	:	مختبر الفحص والاختبار او مختبر المعايرة الذي منح اعتماده من المديرية .

المادة ٣ - يهدف هذا القانون الى تحقيق مايلي :

- اعتماد نظام وطني للمواصفات والمقاييس يقوم على اساس علمية حديثة والعمل على تطويره ، ومواكبة الطرق والاساليب والاجهزة المستحدثة في ميادين المواصفات والمقاييس .
- توفير الحماية الصحية والاقتصادية للمستهلك من خلال توفير السلع الاستهلاكية والمواد الاخرى بمواصفاتها القياسية المعتمدة
- دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية في المملكة بالعمل على ضمان الجودة للصناعات الوطنية والانتاج المحلي من السلع او المواد الاخرى وتوفير اعلى مستويات المواصفات القياسية واحداثها لها ، لتكفيها من الدخول في ميادين المنافسة ومجالاتها المختلفة .

المادة ٤ - تحقيقا للاهداف المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون تتولى المديرية المهام والصلاحيات التالية:

- اعتماد المواصفات القياسية للسلع والمواد ومراجعتها وتعديلها واستبدال غيرها بها ومراقبة تطبيقها .
- توحيد وسائل وطرق القياس وتطويرها ، ومعايرة ادوات القياس وضبطها .
- منح شهادة المطابقة وعلامة الجودة .
- وضع نظام وطني للقياس ومراقبة تطبيقها .
- اعتماد مراجع القياس الاساسية الوطنية لمعايرة ادوات القياس لمدها او ختمها .
- مراقبة المعايير المقررة لمصوغات المعادن والاحجار الثمينة والمجوهرات وفحصها ودمجها .
- اعتماد مختبرات الفحص والاختبار المتخصصة ومختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والعلمية وغيرها لاجراء الفحوص والتحليل والاختبارات على السلع والمواد لغايات تطبيق المواصفات القياسية .
- الاستفادة من الاكائن المحلية المتوفرة لدى الجهات الحكومية والمؤسسات العلمية لتحقيق اهداف المديرية والقيام بمهامها وصلاحياتها .
- اجراء الدراسات والابحاث التي تتعلق بالمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في المجالات المختلفة وتشجيع تلك الدراسات والابحاث ودعمها .
- التعاون مع المؤسسات والمنظمات العربية والاقلية والدولية التي تعمل في مجالات المواصفات والمقاييس والتنسيق معها وتمثيل المملكة في المؤتمرات والاجتماعات والندوات العربية والدولية المتعلقة باعمال المديرية .
- الاتفاق مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية بشأن الاعتراف المتبادل بعلامات الجودة، على ان يتضمن اي اتفاق الكشف المسبق المستقر على السلع والمواد المشمولة بالاتفاق للتأكد من مطابقتها للمعايير والشروط الفنية المعتمدة .
- قبول المواصفات القياسية للدول الاخرى والمنظمات العربية والدولية واعتمادها للبدء التي يقرها الوزير لاغراض هذا القانون .
- نشر وبيع المطبوعات المتعلقة بالمواصفات القياسية المعتمدة وغيرها من المطبوعات الصادرة عن المديرية والمنظمات العربية والاقلية والدولية .
- القيام باي اعمال اخرى تتعلق باهداف المديرية ومهامها .

هكذا من المأهول

المادة ٥ - ١ - تشكل لجنة تسمى (اللجنة الاستشارية للمواصفات والمقاييس) وذلك على النحو التالي :-

- | | |
|---|---------------|
| ١ - الرئيس العام | رئيسا |
| ٢ - المدير | نائباً للرئيس |
| ٣ - ممثل عن وزارة المالية / الجمارك | عضوا |
| ٤ - ممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة | عضوا |
| ٥ - ممثل عن وزارة الأشغال العامة والإسكان | عضوا |
| ٦ - ممثل عن وزارة الصحة | عضوا |
| ٧ - ممثل عن وزارة التكوين | عضوا |
| ٨ - ممثل عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية | عضوا |
| ٩ - ممثل عن وزارة المياه والري | عضوا |
| ١٠ - ممثل عن وزارة الزراعة | عضوا |
| ١١ - ممثل عن القوات المسلحة الأردنية | عضوا |
| ١٢ - ممثل عن الجامعة الأردنية | عضوا |
| ١٣ - ممثل عن غرفة صناعة عمان | عضوا |
| ١٤ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية | عضوا |
| ١٥ - ممثل عن الجمعية العلمية الملكية | عضوا |

ب - يشترط في اعضاء اللجنة الاستشارية ممثلين للجهات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ان يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص ويتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من قبل وزرائهم أو رؤسائهم أو من قبل المجالس والهيئات التابعين لها .

المادة ٦ - تجتمع اللجنة الاستشارية بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون أي اجتماع تعقده اللجنة قانونياً إذا حضره أكثرية اعضاءها شريطة ان يكون الرئيس أو نائبه احدهم . وتتخذ قراراتها بأكثرية الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الجلسة قدّم صوت معه .

المادة ٧ - تتولى اللجنة الاستشارية للمواصفات والمقاييس القيام بالمهام والصلاحيات التالية :

- ١ - اقتراح السياسة العامة للمواصفات القياسية في المملكة ورمعها للوزير والعمل على تطبيقها بعد موافقة عليها .
- ب - وضع اسس اعتماد مختبرات الفحص والاختبار والمعايرة في المؤسسات العامة والعلمية وغيرها
- ج - دراسة واعتماد برنامج العمل السنوي للمديرية .
- د - أي مهام أخرى تتعلق بالمواصفات والمقاييس يكلفها الوزير به .

المادة ٨ - يتولى المدير القيام بالمهام والصلاحيات التالية :

- ١ - إدارة اعمال المديرية والاشراف على موظفيها وضمان حسن سير العمل فيها .
- ب - وضع برنامج العمل السنوي للمديرية
- ج - الاشراف على اعمال اللجان الفنية المختصة .
- د - تمثيل المديرية لدى الدوائر والمؤسسات الرسمية والهيئات وسائر الجهات العامة والخاصة .

المادة ٩ - ١ - يشكل الوزير بناء على تنسيب الامين العام لجنة فنية متخصصة او اكثر لاعداد مشاريع المواصفات القياسية وذلك من الجهات المختصة باعداد تلك المشاريع ويشترط في عضو اللجنة ان يكون من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال العمل النوط باللجنة .

ب - تقدم اللجان الفنية المتخصصة مشاريع المواصفات القياسية الى المدير لدراستها واحالتها الى الامين العام مشفوعة بتوصياته .

ج - يرفع الامين العام مشاريع المواصفات القياسية المحالة اليه الى الوزير مع تنسيباته بشأنها . فإذا وافق عليها الوزير تصدر كمواصفات قياسية أردنية معتمدة والزامية وتعتبر سارية المفعول من التاريخ الذي يحدده لذلك وتُنشر في الجريدة الرسمية البيانات الخاصة بارتباطها والتاريخ المحدد لنفاذها وعناوينها وأماكنها .

المادة ١٠ - ١ - تنظم اجراءات وضع المواصفات القياسية ومراقبة المعايير المقررة لمصوغات المعادن والاحجار الثمينة والمجوهرات ومحصنها ودمغها وتحديد المكافآت المالية للخبراء من اعضاء اللجان الفنية المتخصصة بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية بمقتضى هذا القانون .

المادة ١١ - ١ - لا يجوز استيراد أي سلعة أو مباداة إلى المملكة أو تصديرها منها أو انتاجها فيها ما لم تكن مطابقة للمواصفة القياسية المعتمدة لتلك السلعة وللوزير ان يعني أي سلعة من احكام هذه المادة في حالات خاصة ولا سبب محددة .

ب - يقرب على الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمجالس البلدية والقروية التقيد في اعمالها ومشاريعها ووثائق العطاءات الخاصة بها وبشترينها من السلع والمواد والخدمات بالمواصفات القياسية المعتمدة .

ج - على اصحاب المصانع القائمة بالتقيد بالمواصفات القياسية المعتمدة للسلع والمواد التي ينتجونها في مصانعهم وفي جميع الاعمال والمواد التي يستخدمونها فيها ، وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

د - على كل من يصنع أو ينتج أي سلعة استهلاكية أو يقوم بتعبئتها أو توزيعها أو استيرادها التقيد في تلك العمليات بالمواصفات القياسية المعتمدة الخاصة ببطاقات البيان لتلك السلعة وينبغي طرح أي سلعة استهلاكية في الاسواق المحلية ما لم تحمل بطاقة بيان تدرج عليها المعلومات الكاملة المتعلقة بهذه السلعة وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

المادة ١٢ - ١ - للوزير بناء على تنسيب الامين العام وتوصية من المدير ان يوافق في حالات خاصة على تنفيذ سريان مفعول مواصفة قياسية لمدة اضافية محددة لسلعة أو مادة خاصة تنتجها مؤسسة محلية أو مصنع محلي على ان تقدم المؤسسة أو المصنع المبررات الفنية لطلب التمديد، على ان لا تتجاوز مدة التمديد او مجموع مدة التمديد التي تمنح في أي حالة من الحالات سنوية واحدة .

المادة ١٣ - لا يجوز استعمال وحدات قياس غير وحدات القياس النظامية المعتمدة في المملكة وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

المادة ١٤ - يتم اعتماد مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة وتعيينها ومراقبتها حسب الاسس المعتمدة .

المادة ١٥ - تحدد بموجب تعليمات يصدرها الوزير اجراءات فحص والاختبار والتحليل والمعايرة التي تجربها المديرية في مختبراتها، أو تجري في المختبرات الأخرى المعتمدة للسلع والمواد وادوات القياس المستوردة إلى المملكة، أو المصدرة منها، أو التي تم انتاجها أو صنعها فيها، وتدفع تلك الاجور من الجهات التي أجريت عمليات الفحص والاختبار والتحليل والمعايرة احسبها ، ولا تعنى منها أي جهة من تلك الجهات .

هكذا من الأشغال

المادة ١٦- لا يوظف من موظفي المديرية الذي يفوض اليه المدير خطيا ، اجراء الكشف والتفتيش على اي مصنع او محل تجاري ، او مستودع او سوق عام ، واخذ عينات من السلع والمواد وادوات القياس الموجودة فيه ، او يتم انتاجها او صنعها فيه وذلك للفحص واختبارها وتحليلها ومعايرتها ، للتأكد من مطابقة تلك السلع والمواد والادوات للمواصفات القياسية المعتمدة .

المادة ١٧- تصدر المديرية علامة جودة خاصة بها ، ولها ان تمنح منتج اي سلعة او مادة في المملكة تصريحاً باستعمال هذه العلامة ، وذلك وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٨- على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر ، لاتعفى اي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة ، او اي هيئة اخرى ، او اي شخص طبيعي او معنوي من الرسوم والتكاليف المالية والاجور وبدلات الانتفاع التي تفرض مقابل العمل والخدمات التي تقوم بها المديرية او تتحقق لها بمقتضى هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضىه .

المادة ١٩- ١- يعاقب بغرامة لاتقل عن خمسمائة دينار ، ولا تزيد على الف دينار او بالحبس مدة لاتقل عن شهر واحد ، ولا تزيد على ٣ اشهر او بكليتا العقوبتين ، كل من اقدم على ارتكاب اي من الاعمال التالية ، على ان يحكم بالحد الاعلى للعقوبة في حالة التكرار لاكثر من مرتين : -

١- صنع اي ادوات قياس غير قانونية او باعها .

٢- استعمال او احراز بقصد الاستعمال اي ادوات قياس غير مدموغة من قبل المديرية

٣- منع الموظف المفوض من المدير بمقتضى هذا القانون من ضبط اي ادوات قياس غير قانونية سواء كانت له او لغيره .

٤- رفض السماح للموظف المفوض من المدير ، بدخول اي مصنع او محل تجاري او مستودع او اي مكان لغايات الكشف والتفتيش واجراء الفحص والاختبار والتحليل لاي سلعة او مادة او ادوات قياس تصنع او توجد او تستعمل او تعرض للبيع او للخرن او الحفظ في ذلك المصنع او المحل او المستودع او المكان .

ب- تصادر ادوات القياس غير القانونية التي يتم ضبطها بمقتضى احكام هذه المادة .

المادة ٢٠- يعاقب بعقوبة التزوير الجنائي المنصوص عليها في قانون العقوبات كل من زور اي دمه او ختم او ولد خاتما تستعمله المديرية لغايات تطبيق احكام هذا القانون واي نظام صادر بمقتضاه .

المادة ٢١- ١- مع مراعاة احكام المادة ١١ من هذا القانون اذا تبين ان اي سلعة او مادة ليست مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة ، فيترتب على مالك تلك السلعة او المادة او منتجها ، ان يسحبها من الاسواق خلال المدة التي تحددها المديرية بانذار خطي توجهه اليه وذلك تحت طائلة اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة ب من هذه المادة بحقه وان لا يعيد تلك السلعة او المادة الى الاسواق او الى التداول والاستعمال الا بعد ان توافق المديرية على انها اصحت مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة

ب- اذا لم يتم ملك السلعة او المادة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، او منتجها بسحبها من الاسواق ، خلال مدة الانذار الموجه اليه من المديرية بذلك فتنتم مصادرها وانلائها بقرار من الوزير ، وللوزير اغلاق المصنع او المحل التجاري او المستودع او المكان الذي توجد فيه السلعة او المادة للبدء التفتيشي بقررها .

المادة ٢٢- كل قرار تصدره المديرية بناء على تقارير اختبار او تحليل اجري على اي سلعة او مادة حوّل مطابقتها او عدم مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة يعتبر قراراً نهائياً غير قابل للطعن لدى اي جهة قضائية او ادارية .

المادة ٢٣- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٤- يلغى قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ، على ان يستمر العمل بالانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها الى المدى الذي لاتعارض فيه مع احكام هذا القانون وتعتبر وكأنها صادرة بمقتضاه الى ان يتم إلغاؤها او استبدالها بغيرها وفقاً لاحكامه .

المادة ٢٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٩/٤/٨

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم لؤقمان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرقاعي
وزير المالية	وزير الصحة	وزير الاوقاف والشؤون والقدسات الاسلامية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
د. حنا عوده	د. زهير مجلس	د. الشيخ عبدالعزيز الفياض	د. مروان دودين
وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبدالمسلم كنعان
د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الفصاونه	د. هشام الخطيب	
وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير المياه والري
يوسف حمدان	رجالي الحجابي	د. طاهر كنعان	المهندس احمد دحلان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء زهير العجلوني	وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان
د. محمد العموري	د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	
وزير السياحة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير التكوين	وزير الصناعة والتجارة
بنال حكمت	د. فواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع

هكذا من الأشهر

مخبر المحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١٤ للمادة ٩٤ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٤/٨ نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وأضالته الى قوانين الدولة على اساس عرضها على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٨٩

قانون مؤقت ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٨) ويقرا مع القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل في القانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة ٢ من القانون الاصيل وفي الجدول رقم ٢ وجدول موصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ ٨٢٦٤٧٢٠ دينار ، وفقا لما هو مبين في الجدول رقم ٢ وجدول موصول النفقات الملحقه في هذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة ٢ من القانون الاصيل وفي الجدول رقم ٤ وجدول ايرادات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ ٢٣٠٠٠٠٠ دينار وفقا لما هو مبين بالجدول رقم ٤ الملحق في هذا القانون .

المادة ٤ - يضاف الى المعز الوارد في المادة ٣ من القانون الاصيل مبلغ ٨٠٦٤٧٢٠ دينار ويحول من القروض الداخلية والخارجية .

المادة ٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٩/٤/٨

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات
المهندس خالد الحاج حسن

نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية
مروان القاسم

رئيس الوزراء
وزير التربية والتعليم
زيد الرفاعي

وزير المالية
وزير الصحة
د. حنا عوده
د. زهير ملحس

وزير التعليم العالي
وزير الاعلام
د. ناصر الدين الاسد

وزير الزراعة
وزير الداخلية
يوسف حيدان

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الثقافة والنات القوي
زهير المجلوني

وزير السياحة
وزير التنمية الاجتماعية
بنال حكمت

وزير الاشغال العامة والاسكان
وزير الشباب
المهندس شفيق الزوايدة

وزير الصناعة والتجارة
وزير التكوين
حمدي الطباع

وزير الاعمال
وزير التخطيط
د. هاني المصاونه

وزير الطاقة والثروة المعدنية
وزير العدل
رياض الشكعة

وزير المياه والري
وزير الداخلية
د. طاهر كنعان

وزير الاشغال العامة والاسكان
وزير الشباب
د. موش خليفات

وزير الصناعة والتجارة
وزير التكوين
د. فايز الطراونه

وزير الاعمال
وزير التخطيط
د. نوال طوقان

جدول رقم (٢)
اجمالي النفقات لملحق الموازنة للسنة المالية ١٩٨٨ .

رقم الفصل	الوزراء / الدائره	الباب الاول			الباب الثاني الراسماليه العامه	المجموع الكل
		الجاريه	الراسماليه عائده	الراسماليه عائده		
٢	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٣٩٠٠٠				٣٩٠٠٠
٥	ديوان الخدمة المدنية	٤٠٠٠				٤٠٠٠
١١	وزارة الدفاع	٩٢٨٠٠٠				٩٢٨٠٠٠
٢٤	وزارة الداخلية / الامن العام	٤٠٠٠٠٠				٤٠٠٠٠٠
٣١	وزارة الخارجية	٥١٠٠٠				٥١٠٠٠
٤١	وزارة المالية	٦٤٣٠٠٠	٦٩٠٥٠٠٠	٢٤٢٩٠٠٠		٧٨٨٣٨٤٢٠
٥١	وزارة الصناعة والتجارة	٤١٠٠٠				٤١٠٠٠
٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقرويه والبيئه	١٨٠٠٠				١٨٠٠٠
٧١	وزارة التربية والتعليم	٢٣٧٧٠٠٠				٢٣٧٧٠٠٠
٧٢	وزارة التعليم العالي	٢١٧٠٠٠				٢١٧٠٠٠
٧٥	وزارة العمل والتنمية الاجتماعيه / العمل	٧٥٠٠				٧٥٠٠
٨١	وزارة الاعلام	٤٣٠٠				٤٣٠٠
٨٢	وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعه والتلفزيون	٢١٠٠٠				٢١٠٠٠
٩٥	وزارة النقل / دائره الارصاد الجويه	٨٥٠٠				٨٥٠٠
	المجموع	٥١٧٦٩٣٠٠	٦٩٠٥٠٠٠	٢٤٢٩٠٠٠		٨٢٩٦٤٧٢٠

هكذا من الأهل

النفقات الجارية

تفاصيل للواد

الفصل : ١/٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٨٨	
مخصصات مجلس الوزراء		
١- رئيس الوزراء والوزراء	١٧ ٠٠٠	
المجموع	١٧ ٠٠٠	
١٠٠- الرواتب والاجور والعلاوات		
١٠٧- العلاوة الاساسية	٦ ٠٠٠	
١١١- علاوات اخرى	١٦ ٠٠٠	
المجموع	٢٢ ٠٠٠	
مجموع الفصل	٣٩ ٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٥ - ديوان الخدمة المدنية

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٨٨	
١٠٠- الرواتب والاجور والعلاوات		
١٠٧- العلاوة الاساسية	٤ ٠٠٠	
	٤ ٠٠٠	
مجموع الفصل	٤ ٠٠٠	

هكذا من المأهل

١٠٣٣

النفقات الجارية

الفصل : ١/١١ - وزارة الدفاع البرنامج : ب - القوات المسلحة

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
عنوانها	١٩٨٨		
الرواتب والعلاوات والنفقات الاخرى والطارئة	٩٢٨ ٠٠٠		
	٩٢٨ ٠٠٠		
مجموع البرنامج	٩٢٨ ٠٠٠		
	=====		

١٠٣٤

النفقات الجارية

الفصل : ١/٢٤ - وزارة الداخلية / الامن العام

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
عنوانها	١٩٨٨		
الرواتب والعلاوات والنفقات الاخرى والطارئة	٤٠٠ ٠٠٠		
	٤٠٠ ٠٠٠		
مجموع الفصل	٤٠٠ ٠٠٠		
	=====		

هكذا من الأهل

١٠٣٥

النفقات الجارية

الفصل : ١/٣١ - وزارة الخارجية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	إيضاحات
عنوانها	١٩٨٨		
١٠٠ - الرواتب والاجور والعلاوات			
١٠٢ - الوظائف بعقود	٥١ ٠٠٠		
	٥١ ٠٠٠		
	٥١ ٠٠٠		
	=====		
مجموع الفصل			

هكذا من الأهل

١٠٣٦

النفقات الجارية

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	إيضاحات
عنوانها	١٩٨٨		
٢٠٠ - النفقات الاخرى			
٢٠١ - أجور النقل	١ ٧٠٠ ٠٠٠		
٢١٢ - المتفرقة	٨ ٢٥٠ ٠٠٠		
	١٠ ٠٥٠ ٠٠٠		
٣٠٠ - النفقات التحويلية			
٣٠٦ - المردود من إيرادات السنين السابقة	١ ٢٥٠ ٠٠٠		
	١ ٢٥٠ ٠٠٠		
مجموع البرنامج	١١ ٣٠٠ ٠٠٠		
	=====		

النفقات الجارية

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية البرنامج : ج - فوائد الدين العام

رقمها	عنوانها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
		٣٠٧ - الفوائد		
		١ - فوائد القروض الداخلية	٧٧٠٠٠٠٠	
		٢ - فوائد القروض الخارجية	٢٠٠٠٠٠٠٠	
			٢٧٧٠٠٠٠٠	
		مجموع البرنامج	٢٧٧٠٠٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية البرنامج : د - النفقات الطارئة

رقمها	عنوانها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
		٢ - الطارئة ونفقات أخرى	١٣٩١٠٠٠	منها مبلغ (٢٧٥٠٠٠) دينار لتسديد أثمان المياه المستحقة على المجالس المحلية
		٣ - دعم المنتوجات الزراعية	١٢٥٢٠٠٠	
			٢٦٤٢٠٠٠	
		مجموع البرنامج	٢٦٤٢٠٠٠	

هكذا من المأهل

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية
البرنامج : هـ - الاعانات والمكافآت

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
	١- التقاعد والتعويضات	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	
		٦ ٠٠٠ ٠٠٠	
	مجموع البرنامج	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	
	مجموع الفصل	٤٧ ٦٤٣ ٠٠٠	
		=====	

الفصل : ١/٥١ - وزارة الصناعة والتجارة
النفقات الجارية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
	١٠٠- الرواتب والاجور والعلوات		
	١٠١- الموظفون الممنفون	١٣ ٦١٧	
	١٠٥- علاوة غلاء المعيشة الشخصية	٤ ٨٦٠	
	١٠٦- علاوة غلاء المعيشة العائلية	١ ٤٥٥	
	١٠٧- العلاوة الاساسية	١٧ ٨٢٨	
	١٠٨- العلاوة الفنية	٩٨١	
	١٠٩- علاوة الاختصاص	٢ ٢٥٩	
		٤١ ٠٠٠	
	مجموع الفصل	٤١ ٠٠٠	
		=====	

هكذا من الأشغال

النفقات الجارية

الفصل : ١/٥٥ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٨٨	
١٠٠ - الرواتب والاجور والعلاوات		
١٠١ - الموظفون المصنفون	١٨ ٠٠٠	
	١٨ ٠٠٠	
	١٨ ٠٠٠	
مجموع الفصل		

النفقات الجارية

البرنامج : ب - التعليم العام

الفصل : ١/٧١ - وزارة التربية والتعليم

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٨٨	
١٠٠ - الرواتب والاجور والعلاوات		
١٠٦ - علاوة غلاء المعيشة العائلية	٧٢ ٠٠٠	
١٠٧ - العلاوة الاساسية	٢ ٣٠٥ ٠٠٠	
	٢ ٣٧٧ ٠٠٠	
	٢ ٣٧٧ ٠٠٠	
	٢ ٣٧٧ ٠٠٠	
مجموع البرنامج		
مجموع الفصل		

هكذا من الأشغال

الفصل : ١/٧٢ - وزارة التعليم العالي

النفقات الجارية
البرنامج : ب - كليات المجتمع

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
١٠٠	الرواتب والاجور والعلاوات		
١٠١	الموظفون المصنفون	١١١ ٥٠٠	
١٠٥	علاوة غلاء المعيشة الشخصية	٧ ٣٠٠	
١٠٦	علاوة غلاء المعيشة العائلية	٣ ٥٠٠	
١٠٧	العلاوة الاساسية	٧٤ ١٠٠	
١٠٨	العلاوة الفنية	٢٠ ٦٠٠	
		٢١٧ ٠٠٠	
	مجموع البرنامج	٢١٧ ٠٠٠	
	مجموع الفصل	٢١٧ ٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٧٥ - وزارة العمل والتنمية الاجتماعية / العمل

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
١٠٠	الرواتب والاجور والعلاوات	٧ ٥٠٠	
١٠٧	العلاوة الاساسية	٧ ٥٠٠	
	مجموع الفصل	٧ ٥٠٠	

هكذا من الأشغال

النفقات الجارية

الفصل : ١/٨١ - وزارة الاعلام

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٨٨	
٢٠٠ - النفقات الاخرى		
٢١٣ - المتفرقه	٤٣٠٠	
	٤٣٠٠	
	٤٣٠٠	
مجموع الفصل		

النفقات الجارية

الفصل : ١/٨٢ - وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون البرنامج : ب - التلفزيون

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٨٨	
١٠٠ - الرواتب والاجور والعلاوات		
١٠١ - الموظفون الممنفون	١٦٢٩	
١٠٢ - الموظفون غير الممنفين	٧٩٥٤	
١٠٥ - علاوة غلاء المعيشه الشخصيه	٥٠٠٠	
١٠٧ - العلاوة الاساسيه	١٦٤١٧	
	٣١٠٠٠	
مجموع البرنامج	٣١٠٠٠	
مجموع الفصل	٣١٠٠٠	

هكذا من المأهول

النفقات الجارية

الفصل : ١/٩٥ - وزارة النقل والاتصالات / دائرة الامداد الجوية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
١٠٠ - الرواتب والاجور والعلاوات	مجموع الفصل	٨ ٥٠٠	
١٠٧ - العلاوة الاساسية		٨ ٥٠٠	
		٨ ٥٠٠	

النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٤١ - وزارة المالية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
٤٠٤ - تسديد القروض والالتزامات	أ - تسديد القروض والالتزامات التجارية الخارجية	٣٠٠ ٠٠٠	
١ - قسط مشروع المحطة الارضية الثانية (شركة سيتو اليابانية)		٢١ ٥٣٧ ٤٢٠	
٢ - تسديد التزامات سابقه			
	ب - تسديد القروض الخارجية	٢١ ٨٣٧ ٤٢٠	
١ - اقساط القروض البريطانية		٣٠٠ ٠٠٠	
	ج - تسديد القروض والالتزامات الداخلية	٣٠٠ ٠٠٠	
٢ - قسط الطائره الملكيه		٧٥٠ ٠٠٠	
٥ - قسط قرض مؤسسة الفنادق والستراحات السياحيه		١ ٢٠٠ ٠٠٠	
١١ - قسط قرض البنك الاسلامي الاردني (شراء مستشفى الملكة عليا)		٢٠٢ ٠٠٠	
		٢ ١٥٢ ٠٠٠	
	مجموع اقساط القروض والالتزامات	٢٤ ٢٩٠ ٤٢٠	
٥٠٦ - اراضي	أ - اقساط اراضي مستملكه لاجهزة الدوله	٤ ٤٨٩ ٠٠٠	منها مبلغ (٢ ١٨٩ ٠٠٠) دينار لتسديد المبالغ المستحقه على استثمارات المجالس المحليه .
		٤ ٤٨٩ ٠٠٠	

هكذا من الأهل

التفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٤١ - وزارة المالية

رقمها	عنوانها	المادة
٥٠٨	قروض واستثمارات	
ج - قروض للشركات		
٢	الشركة الاردنية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية	٢ ٤١٦ ٠٠٠
		٢ ٤١٦ ٠٠٠
	مجموع المساهمات والقروض	٢ ٤١٦ ٠٠٠
	مجموع الفصل	٣١ ١٩٥ ٤٢٠
		=====

ايضاحات

تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ م

تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعطل لكليات المجتمع العامة والخاصة

صادرة بالاستناد للمادة (الرابعة) من قانون التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ م

- المادة ١ - تسمى هذه التعليمات تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعطل لكليات المجتمع لعام ١٩٨٩ ويعمل بها من تاريخ صدورها .
- المادة ٢ - تخصص الفترة الواقعة بين صباح يوم السبت ١٩٨٩/٨/١٢ ، ومساء يوم الخميس ١٩٨٩/٨/٣١ م ، لطلبة السنة الثانية لممارسة التدريب العملي في المؤسسات ذات العلاقة بتخصصهم .
- المادة ٣ - تخصص الفترة الواقعة بين صباح يوم السبت ١٩٨٩/٩/٢ ، ومساء يوم الخميس ١٩٨٩/٩/١٤ م لأغراض تسجيل الطلبة القدامى والمستجدين
- المادة ٤ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ١٩٨٩/٩/١٦ .
- المادة ٥ - يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الاول في الفترة الممتدة من صباح يوم السبت ١٩٨٩/١١/١١ م الى مساء يوم الخميس ١٩٨٩/١١/١٦ .
- المادة ٦ - يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٩٠/١/٦ الى مساء يوم الخميس ١٩٩٠/١/١١ .
- المادة ٧ - تبدأ عطلة نهاية الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ١٩٩٠/١/١٣ وتنتهي مساء يوم الخميس ١٩٩٠/١/٢٥ .
- المادة ٨ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الثاني صباح يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٧ .
- المادة ٩ - يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٢٤ الى مساء يوم الخميس ١٩٩٠/٢/٢٩ .
- المادة ١٠ - يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني من صباح يوم السبت ١٩٩٠/٥/٢٦ الى مساء يوم الخميس ١٩٩٠/٥/٣١ .
- المادة ١١ - ينتهي دوام الطلبة مساء يوم الخميس ١٩٩٠/٥/٣١ ، وينتهي دوام الهيئات التدريسية مساء يوم الخميس ١٩٩٠/٦/١٤ .
- المادة ١٢ - يبدأ دوام الطلبة في الفصل الصيفي صباح يوم السبت ١٩٩٠/٦/١٦ وينتهي مساء يوم الخميس ١٩٩٠/٨/١٦ .
- المادة ١٣ - يعقد امتحان نهاية الفصل الصيفي في الفترة من صباح يوم الاحد ١٩٩٠/٨/١٢ الى مساء يوم الخميس ١٩٩٠/٨/١٦ .
- المادة ١٤ - يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٩١/٩٠ صباح يوم السبت ١٩٩٠/٨/٢٥ .
- المادة ١٥ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام ١٩٩١/٩٠ صباح يوم السبت ١٩٩٠/٩/١٥ .

هكذا من الأهل

المادة ١٦ - تعطى كليات المجتمع في الاعياد والمناسبات التالية :

١	محرم	١	عيد رأس السنة الهجرية
١٢	ربيع الاول	٢	عيد المولد النبوي الشريف
١٤	تشرين الثاني	٣	عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم
٢٧	رجب	٤	عيد الاسراء والمعراج النبوي الشريف
١	ايلول	٥	عيد العميل
٢٩	رمضان ولادة خيمة ايلم	٦	عيد الفطر السعيد
٢٥	آب	٧	عيد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية
١٠	حزيران	٨	يوم الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش
٩	ذي الحجة ولادة سنة ايلم	٩	عيد الاضحى المبارك
١١	آب	١٠	عيد جلوس جلالة الملك الحسين المعظم

المادة ١٧ - للموظفين والطلبة المسيحيين ان يعطوا في كل من اعيادهم الدينية التالية :

١. اول وثاني ايام عيد الميلاد ،
٢. رأس السنة الميلادية
٣. احد الشعانين
٤. احد واثنين عيد الفصح ،

وزير التعليم العالي
الدكتور ناصر الدين الاسد

قرار امين عمان بتصنيف مهن

بعد الاطلاع على الفقرة (٥) من البند (١١) من الجدول رقم (١) الملحق بقانون رخص المهن لمدينة عمان رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ ، وعلى قرار امين العاصمة بتصنيف مهن الصادر في ١٩٨٥/١١/٢٨ وبالاتناد الى الفقرة (١) من البند (١٩) من الجدول رقم (١) المشار اليه .

اقرر بما يلي :

١ - تصنيف (دور الحضانة ورياض الاطفال) المملوكات لشركات واشخاص طبيعيين بذات التصنيف المقرر للدارس الخصة والمعاهد التجارية الوارد في الفقرة (٥) من البند (١١) من الجدول رقم (١) الملحق بقانون رخص المهن بمدينة عمان رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ .

٢ - تصنيف (المعارض التجارية المؤقتة) بذات التصنيف المقرر للتجارة العامة في الفقرة (٩) من البند (٦) من الجدول رقم (١) الملحق بقانون رخص المهن المشار اليه .
ويدفع الرسم المقرر عند اقامة كل معرض .

٣ - يعمل بالتصنيف المتقدم اعتبارا من تاريخه وعلى الجهات المختصة للائحة تنفيذه .

صدر في ١٩٨٩/٤/٢٣ م. الموافق ١٧ رمضان ١٤٠٩ هـ .

عبد الرؤوف المروايدة
امين عمان

هكذا من الأهل